

ثانية لعينين وقوله مرجع احدها اللفظ اذ بيان جهة الاختلاف ومفهوم
 هذا القيد انهما في العينين ان رجعتا للفظ فقط كما جبال اول المعنى
 كما يعنى اول اللفظ واللفظ من جهة واحدة كدبرهم صرف الامم وبيان ذلك
 ان الاول فيه مرعية الجمع والتصغير لفظا والثاني فيه مرعية التانيث والو
 معنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتصغير
 تقوم مقام الفرعيتين اي في اعادة الثقل وهو عند البعض في
 القائلين باستتقاق الفعل من المصدر وتصغير هو عايد على العلة القرينة
 ويذكره مراعاة الخبر وهو متفق ومراعاة الخبر اوي من مراعاة هـ
 ارجع ولو اوي المرحج لانه وعند الكوفيين القائلين باستتقاق
 المصدر من الفعل كالفرد الاوي حذف الكاف لانه مفرد حقيقة
 لعدالته على شي واحد وهو مجرد الفان واما دلالة بعض الالمام المشتقة
 على الزمان فهي عارضة لا اعتد ادبها وقد كتبت عن المصدر بان زاد
 الكاف فشاكلة قول في الفعل كالمركب كالمركب الكاف في هذا قوله
 لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل يشبه به فيكون معلوله الحد والزمان
 والنسبة فلي كان معلوله مركبا كان كانه مركب ويجوز بعض الافعال عن
 الزمان غير قادم لعموم ذلك التجزء وهو احتياجه اي افتقار الفعل
 الى الفاعل ليعتم الكلام والاحتياج يرجع الى المعنى ما يجتمع صرفه
 بغير عية واحدة فقدم هذا القسم لقلته الكلام عليه وهو ما كان علي
 وزن صيغة المراد بالمرن معناه الحقيقي وهو الموازنة والمساواة فهو
 مصدر جنان طفوله والصيغة هي الهيئة اي الحركات والسكنات واما
 الهادفة فهي الحروف التي ترتب منها الكلمة والمعنى على مشاكلة موازنة
 صيغة اي هيئة منتقاة لجمع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى
 وتكون الصيغة متغيرة في معانيها ومفاعيل منتهي اليها اي الصيغة
 التي انتهى اليها ولا يتجاوزها بعد الف تكسيرا اي الالف التي
 حدثت في جمع المفرد جمع تكسير حرفان اي اولهما مكسورا لفظا كسجد

او

او تقدم اليك وان كان اصله دواهب او نحو احد المثلين في الآخر كسجد
 ومثابه ومراتبه والكتاب جمع كلب واما نحو ملايك وصياق وصيا
 فان تجرد من القاصع من الصرف والنسبة كملكية صرفي اوسطها
 سلكن خرج نحو ملايكه وفراغته وصياقته فانها معرفة لفظا كذا هذه
 الجموع للاحاد الطوععية وكراهية وقتنا دليل اي وانما جمع النعام
 جمع نوع يقتضى وهي الابل استثنائي اختص وعلم ذلك بقوله
 لا يله محشا به جمعي الذي يخرجه لهما لان عدم جمعه مرة اخرى بمنزلة جمع
 اخر لهما في جمع مرتبة وانما شرطه ان يكون من الصرف في اختلاف العلتين
 واما اشارة الساجد بعينه رجوعها للنسب واحد وهو اللفظ فالاولى ما قاله
 بعضهم في علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظيره في الصيغة
 في الاحاد لعدم مجازية الجمع لها وانها واحدة عند علة ترجع للمعنى
 كالكسري مصدر كسر بمعنى قد كسر كرسنوي بفتح الراءم فرجى او جعل
 باط بنه المشرفة والنسبة اليها رضوي قاله الجوهري كرسنوي جمع
 جرح كرسنوي ومرضى وقنبل وقنبل فتقلب هي اي الالف الثانية
 هذه كراهة اجتماع العينين وانما قلبت هي دون الالف الثانية لمتعلقها فهي اصل
 للتصغير ولم تحذف في لغواها ما يدل على التانيث عند حذفها ولم تحذف
 الالف ليلها بغيره اطل قاله في قوله بدل عن الف التانيث والحمد وهو
 الالف الاولي ورجع فوصف الف التانيث بانها معدودة فيده يجوز باعتبارها
 انها السبب في حصول اللف فهو من قبيل الاستناد للسبب وقيل بان
 على التانيث هو الالف الاولي والثانية مزيدة للفرق بين مونت افعال
 ومونت فعلان وان الاول مونتة مهموز بخلاف الثاني وهو هذا المونت
 الف التانيث باط حقيقة لا تجوز فيه وقيل انها مع التانيث كرسنوي
 وهي الفلانة اي الارض الواحد والجمع الصحاري بفتح الراءم كرسنوي
 والصحراوات لانه تانيث لازم وانما كرسنوي لازم لان الف التانيث
 غير معدودة الانفصال فهي كالجوز من الكلمة بخلاف تاء التانيث فانها